

الجمعية العامة الدورة الستون
البند ٥٢ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/60/488)]

١٨٩/٦٠ - تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الثالثة
والعشرين

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢،
و ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، و ١٩٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠١، و ٢٥١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٠٩/٥٨ المؤرخ
٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٢٦/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٤،

وإذ تأخذ في الاعتبار جدول أعمال القرن ٢١^(١) وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي
للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٢)،

وإذ تعيد تأكيد دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة الرئيسية المختصة
بالعمل في مجال البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تراعي، في نطاق ولايتها،
احتياجات التنمية المستدامة لدى البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة
انتقالية،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢،
المجلد ١، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)،
القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس -
٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول،
القرار ٢، المرفق.

وإذ تعيد أيضا تأكيد أن بناء القدرات والدعم التكنولوجي للبلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الميادين المتصلة بالبيئة عنصرا مهما في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

١ - **تخطط علما** بتقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الثالثة والعشرين^(٣) وبالقرارات الواردة فيه؛

٢ - **تلاحظ** أن مجلس الإدارة ناقش في دورته الثالثة والعشرين جميع عناصر التوصيات المتعلقة بالإدارة الدولية للبيئة، حسبما وردت في مقرره د ١ - ٧/١^(٤)، وتلاحظ أيضا أن بند الإبلاغ عن الإدارة الدولية للبيئة مدرج في جدول أعمال دورته الاستثنائية التاسعة؛

٣ - **ترحب** باعتماد خطة باالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات^(٥)، وتدعو إلى تكثيف الجهود المبذولة حاليا لتنفيذ الخطة فيما يتعلق بتعبئة الموارد الكافية من جميع المصادر وكذلك تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، على أساس مزاياها النسبية، وتدعو الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة القادرة على تقديم الأموال والمساعدة التقنية اللازمة من أجل التنفيذ الكامل للخطة إلى القيام بذلك؛

٤ - **ترحب أيضا** بالجهود المتواصلة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لكي يتسنى القيام، مع مراعاة الولايات الخاصة بالكيانات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، بتدعيم نظم التصدي للطوارئ البيئية ومنع الكوارث والتأهب لها والإنذار المبكر بها؛

٥ - **تشدد** على ضرورة أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار ولايته، المساهمة في برامج التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٦) وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ^(٧) على جميع المستويات، وفي أعمال لجنة التنمية المستدامة، مع مراعاة ولاية اللجنة؛

٦ - **تسلم** بضرورة تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على النحو الموصى به في المشاورة الحكومية الدولية بشأن تعزيز القاعدة العلمية للبرنامج، بما في

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٢٥ وإضافة (A/60/25 و Add.1).

(٤) المرجع نفسه، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/57/25)، المرفق الأول.

(٥) UNEP/GC.23/6/Add.1 و Corr.1، المرفق.

ذلك توطيد القدرات العلمية للبلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك بوسائل منها توفير الموارد المالية الكافية؛

٧ - **تذكر** بتصميم الدول الأعضاء على تشجيع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة طوال دورة حياتها، وذلك وفقا لجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، اللذين يهدفان إلى أن يتحقق، بحلول عام ٢٠٢٠، استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بأساليب تؤدي إلى تقليل الآثار السلبية الجسيمة على صحة الإنسان وعلى البيئة إلى أدنى حد، باتباع إجراءات شفافة وعلمية لتقييم المخاطر وإدارة المخاطر، عن طريق اعتماد وتنفيذ نهج استراتيجي طوعي في مجال الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وعلى تقديم الدعم إلى البلدان النامية في تعزيز قدراتها على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة عن طريق تقديم المساعدة التقنية والمالية، حسب الاقتضاء؛

٨ - **تهيب** برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل، في إطار ولايته، أنشطته المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، متابعة منه لنتائج الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بورت لويس، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥^(٦)؛

٩ - **تشدد** على الحاجة إلى مواصلة تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة، وترحب باستمرار المشاركة النشطة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

١٠ - **ترحب** بالتقدم المحرز في تنفيذ أحكام الجزء الثالث - باء من تذييل المقرر د ١ - ٧/١ الذي اتخذته مجلس الإدارة بشأن تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووضعته المالي، بما في ذلك توسيع قاعدة المانحين إلى حد بعيد وزيادة مجموع المساهمات المقدمة لصندوق البيئة، وتلاحظ، في هذا الصدد، أن مجلس الإدارة سيقوم في دورته الرابعة والعشرين باستعراض تنفيذ تلك الأحكام؛

١١ - **تكرر التأكيد** على ضرورة تأمين موارد مالية ثابتة وكافية ويمكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتشدد على الحاجة، وفقا للقرار ٢٩٩٧ (د - ٢٧)، إلى النظر في أن تنعكس بشكل كاف جميع التكاليف الإدارية والتنظيمية للبرنامج في سياق الميزانية العادية للأمم المتحدة؛

(٦) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

١٢ - تشدد على أهمية اتخاذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة من نيروبي مقراله، وتطلب إلى الأمين العام أن ييقي احتياجات البرنامج ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض. بما يتيح القيام، على نحو فعال، بتقديم الخدمات اللازمة للبرنامج ولسائر أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها في نيروبي؛

١٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، بندا فرعيا بعنوان "تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية التاسعة".

الجلسة العامة ٦٨

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥